العدد 1522 - السنة السادسة
الاحد 19 جمادى الأولى 1434 - الموافق 31 مارس 2013
Sunday 31 March 2013 - No.1522 - 6th Year

أكد خلال استقباله عدداً من الكتاب الصحافيين أن لامبادرات للحوار بين الحكومة والمعارضة

المبارك عن إسقاط القروض: سنقوم بأي خطوة فيها مصلحة شعبنا

المبارك خلال لقائه مع الكتاب بحضور الحمود والعبدالله

سمو الشيخ جابر المبارك متحدثا

جانب من الكتاب الحضور

■ سنحاسب أي مسؤول في أي جهاز إداري يعرقل سير العمل ويعطل مصالح المواطنين

■ سأخصص يوما من كل أسبوع لاستقبال المواطنين ليقولوا ما لديهم من شكاوى على الأجهزة الإدارية

أكد سمو الشيخ جابر المبارك خلال استقباله عددا من الكتاب الصحافيين الكويتيين «ان فهم الموقف الحكومي من قضية اسقاط فوائد القروض يتمثل في ان الحكومة لا مانع لديها من القيام بأي خطوة فيها مصلحة للشعب الكويتي ولا يمكن لها ان تقف ضدها ابدا».

وقال سمو الشيخ جابر المبارك خلال استقباله عددا من الكتاب الصحافيين الكويتيين «ان فهم الموقف الحكومي من قضية اسقاط فوائد القروض قد يكون ملتبسا لدى البعض فهذا الموقف يتألف من شقين اثنين ولا مانع ابدا لدى الحكومة من القيام بأي خطوة فيها مصلحة للشعب الكويتي ولا يمكن لها ابدا ان تقف ضدها».

واضاف سموه ان الحكومة تحرص على ان لا تعرض القطاع المصرفي الكويتي لأي مؤثرات سلبية فقضية اسقاط فوائد القروض يكتنفها بعدان في واجتماعي ولابد الموازنة بين البعدين لذا فأي قرار سوف تتخذه يجب ان يكون في اطار المحافظة على سمعة قطاعنا المصرفي على المستوين الاقليمي والدولي.

وأوضح ان المسالة ليست في حجم المبالغ المالية المقدرة لتسديد الفوائد قائلا ان الحكومة خصم شريف ولا تقبل ان يظلم احد في الكويت واعتقد ان الامور ان شاء الله تعالى في طريقها الى الحل وموضوع القروض ليس ضد الحكومة حتى نعرقله بل نحن مع الحق دون ان تتضرر مؤسساتنا المصرفية ومصالح المواطنين».

وردا على سؤال حول «المبالغة» الحكومية في عدد الوحدات السكنية التي تنوي الحكومة تشييدها أجاب سمو رئيس مجلس الوزراء بأن المشاريع الاسكانية وبناء المدن الجديدة «من أولويات الحكومة والشعب الكويتي فالتصريحات ليس فيها اي مبالغة فوزير الدولة لشؤون الاسكان اطلع وتابع الشركات الاسكانية وزار بلدانا عدة ومن الممكن للشركات العالمية ان تبني مدنا اسكانية متكاملة فيها خدمات الكهرباء والماء وغير ذلك» مضيفا ان «المال موجود والاراضي موجودة ويتبقى فقط الطلب او استدعاء الشركات القادرة على بناء تلك المدن».

واشار سموه الى انه سيعمل بالتعاون مع السلطة التشريعية على استصدار تشريعات معينة تجعل هذه المشاريع الاسكانية غير خاضعة للروتين المعرقل لإنجاز مثل هذه المشاريع فهي من اولويات الحكومة لاسيما أن هذه الشركات ستجلب معها حوالي مئة الف عامل «ومن شأن الروتين ان يؤخر جلب مثل هذه العمالة لتنفيذ المشاريع» وان الحكومة ستعمل على تسهيل وتبسيط الاجراءات وفقا للقوانين.

من جانبه اوضح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون البلدية الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح ان الحكومة وبالتعاون مع مجلس الامة اتفقا على وضع اولويات التعاون بين السلطتين من أهمها قانون التأمين ضد البطالة الذي يمثل أكبر شريحة من الموظفين الكويتيين من القوى العاملة وعددهم يبلغ ما يقارب 450 الف موظف واضاف ان القوانين الاخرى هي قانون العمل في القطاع الاهلي و قانون المشروعات الصغيرة اللذان تم اقرارهما في مجلس الامة مؤخرا اضافة الى قوانين الدين او تي» وهيئة الغذاء الذي سيمكن الحكومة من فرض غرامات موجعة على من يقوم بجلب اغذية فاسدة و قانون هيئة الاتصالات وقانون الجمعيات التعاونية وقانون الاعلام الموحد وتعديل قانون الجنسية وقانون الرقابة المسبقة واللاحقة وقانون تنظيم استغلال الاراضي الفضاء الذي عدل بمرسوم ضرورة «وهذا القانون سيسهل على الشركات الكبرى تنفيذ مشاريعها» واكد ان هذه القوانين نتاج لاتفاق بين الحكومة والمجلس على اعطائها الاولوية «والتي ستنعكس بعد اقرارها بشكل ايجابي على المواطنين» مشيرا الى ان مجالات التعليم والصحة والاسكان

وفي رده على سؤال حول ما اذا كانت هناك مبادرات لتقريب وجهات النظر بين الحكومة والمعارضة يرفع المعنويات» معربا عن ثقته الكبيرة بوجود اعلام واع يملك الحس الاعلامي لتنفيذ الخطط الاعلامية مستقبلا.

وفي هذا السياق اوضح الشيخ سلمان الحمود انه بناء على توجيهات سمو رئيس مجلس الوزراء صدر قرار بتشكيل لجنة للخطاب الإعلامي للدولة وتتولى هذه اللجنة رسم السياسات الاعلامية داخليا وخارجيا مشيرا الى ان هناك توجها نحو انشاء مكاتب اعلامية في كل مؤسسات الدولة للتواصل مع الجمهور وحول مختلف القضايا الاعلامية.

واضاف الشيخ سلمان الحمود ان الاعلام الحكومي يشكل جزءا من المنظومة الاعلامية ككل لاحرص سمو رئيس مجلس الوزراء على توجيه اعضاء الحكومة الى تبني تطوير البيئة الاعلامية والثقافية للدولة ككل لاسيما من خلال تفعيل دور الناطق الرسمي في مجلس الوزراء.

واشار الى ان بعض التغيير طرا في الية تسويق المشاريع من خلال وضع موازنات اكبر تعنى بالتسويق والترويج « وفق خطوات اساسية نقوم بها الان وبجهد حثيث» مؤكدا تطلع وزارة الاعلام الى استثمار اوسع في المجال الاعلامي «حيث ان الاعلام الكويتي لايزال بحاجة الى تطويره على مستوى مؤسساته الرسمية».

وكشف سمو رئيس مجلس الوزراء انه سيخصص يوما معينا من كل اسبوع لاستقبال المواطنين «ليقولوا ما لديهم من شكاوى على الاجهزة الادارية وفي الوقت نفسه للتخفيف عن أعضاء مجلس الامة» مؤكدا انه ستتم محاسبة اي مسؤول في اي جهاز اداري يعرقل سير العمل في وتعطيل مصالح المواطنين.

وردا على سؤال حول ماذا إذا كانت هناك مبادرات لتقريب وجهات النظر بين الحكومة والمعارضة . وعما إذا كانت الحكومة ستقبل بحكم المحكمة الدستورية في شان مرسوم تعديل القانون الانتخابي .. أجاب سموه بقوله « اشعر انك تتكلم بمرارة . نحن لا ولن نقبل ان ينقسم الشعب الكويتي . وعلينا مثلما نحترم وجهة نظر الطرف الآخر ان يحترم وجهة نظرنا» .

وقال سموه « موضوع الخلاف وصل إلي درجة كما لو ان هناك طرفا يريد لي ذراع الطرف الآخر» واكد سمو رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة ستحترم رأي المحكمة الدستورية في مرسوم تعديل الانتخابات وعلي غيرنا ان يقروا علانية باحترامهم لرأي المحكمة والحكومة ستكون اول من يوافق علي رأي المحكمة».

وشدد سموه علي القول بان ابواب الحكومة مفتوحة « فنحن لا نجبر أحدا ان يأتي الينا وفي المقابل نحن لن نذهب للطرف الآخر ونحب خشومهم » مؤكدا ان هناك خلافا في وجهات النظر وهذا أمر محمود إلا ان هذا الخلاف لا نقبل ان يصل إلى حد الحقد والكراهية بيننا فمن أجل الكويت يجب ان نضحي.

وأوضح سموه انه عندما عدل قانون الانتخابات وعدلت الدوائر إلي 25 دائرة وبصوتين ظهرت معارضة لهذا التعديل إلا أن المعارضين شاركوا بالانتخابات وفازوا فيها .

واكد سمو رئيس مجلس الوزراء ان حل مجلس الأمة بيد صاحب السمو أمير البلاد واحترام رأي المحكمة الدستورية واجب على الجميع.

ونفى سموه ان تكون هناك مبادرات للحوار بين الحكومة والمعارضة بيد أنه قال هناك شخصيات تتمنى تقريب وجهات النظر .

واضاف سموه انه «حسب الدستور الكويتي فان الحكومة هي المهيمنة على اجهزة الدولة ومع هذا نحن نوافق الراي القائل بان مفهوم المركزية اثبت فشله ويجب ان تكون للمحافظات الحرية في اتخاذ القرار المناسب في بعض الاختصاصات الادارية في نطاق حدود المحافظات».

واشار سموه الى ان الحكومة بحثت مسالة الحد من المركزية الادارية من حيث المبدأ لمنح صلاحيات اكبر للمحافظات باعتبار ان مفهوم المركزية «اصبح لا يلبي متطلبات العصر ولو كانت لكل محافظة صلاحياتها فمن الممكن ان يحل ذلك جزءا من المشكلات مثل مشكلة الازدحام المروري وسكن العزاب كما يمكن للقطاع الخاص ان يزيل حملا من الاعباء عن طريق نظام الخصخصة».

واكد ان الحكومة تتقبل النقد البناء والهادف ومختلف وجهات النظر «ولا ثمة مشكلة لدى كبار المسؤولين في جميع المؤسسات الحكومية بذلك كما ليس لديهم «اي تكتيكات للف والدوران» بل العكس فالحكومة تعمل بكل شفافية وبتعاون جاد مع مجلس الامة في تحقيق التنمية في البلاد.

وردا على سؤال ما اذا كانت الحكومة تتعامل مع مجلس الامة الحالي كمجلس مؤقت ام لا قال سموه ان الحكومة والمجلس متعاونان الى ابعد الحدود من اجل مصلحة الكويت ونحن لا نحجر على اراء النواب فهم احرار فيما يبدونه من رؤى ومواقف اذ لم يعد ثمة هناك تكتلات توثر على مواقف النواب وتغير قناعاتهم.

وحول ما اثاره أحد النواب في شان وجود ما يسمى «جيش المهدي العراقي» في الكويت جدد سمو رئيس مجلس الوزراء نفيه صحة تلك المزاعم مشددا على ضرورة التحقق من صحة ما يسرب من شائعات يخوض بها البعض ، ومؤكدا في الوقت ذاته ثقته الكبيرة بأهل الكويت ووعيهم العميق والمنسجم مع العقل والمنطق».

وفي رده على سؤال يستوضح موقف سموه من استخدام بعض اقطاب الاسرة الحاكمة لوسائل اعلامية في تنفيذ اجندتها الخاصة اجاب سموه « الطموح السياسي مشروع بين ابناء الاسرة اذا كان يصب لصالح الكويت واهلها وانا شخصيا كنت مع غيري من الاخوة مصدر ازعاج في وقت لم نكن نستعمل النواب ولا وسائل الاعلام للفت نظر القيادة السياسية حول طموحاتنا ورؤانا في العمل والاصلاح ومع هذا انا على استعداد للاستماع الى اي فرد من افراد الاسرة والى وجهة نظره ومقترحاته».

واوضح سموه انه وفي اكثر من مناسبة دعا اعضاء مجلس الامة الى الكف عن دغدغة عواطف المواطنين والانقياد للشارع وقت الانتخابات وما بعدها مشددا على ضرورة قيادة الشارع لا الانقياد له من باب المسؤولية وتنبيه الحكومة ومؤسساتها عن مكامن الخلل والاخطاء لتصويبها ومعالجتها بدون ضجة اعلامية قد تؤدي الى الانحراف عن مسار الاصلاح الحقيقي المنشود.

وبالنسبة لاختلال التركيبة السكانية في البلاد قال سمو الشيخ جابر المبارك ان الحكومة تتجه الى تقنين العمالة الوافدة غير الضرورية في البلاد في محاولة للحد من التحويلات المالية الى الخارج عن طريق استقطاب العامل المنتج مع عائلته الذي تستفيد منه الدولة والسوق الكويتي ومحاربة ظاهرة العمالة السائبة والمخالفة للقوانين.

وبين سموه ان لدى الحكومة مشروع المسوق السري الذي سيقوم بعمل ميداني لمتابعة اداء العمل في المؤسسات الحكومية وسيتم العمل على تنفيذ هذا المشروع بالشكل الذي نتمناه ونسعى لتحقيقه مشددا على ان اي شخص متقاعس عن عمله لن يستمر في وظيفته مهما كبر منصب هذا الشخص.

وردا على سؤال حول العلاقات الكويتية - العراقية بعد تأجيل زيارة سموه المنتظرة الى العراق لأكثر من مرة والأحداث التي شهدتها الحدود بين البلدين قال سموه « نحن انتهينا من المشكلة التي حدثت على الحدود واتفقنا على هدم البيوت المتجاوزة في المنطقة».

واشار في السياق نفسه الى ما تمخض عنه لقاء سمو امير البلاد حفظه الله ورعاه مع نائب رئيس الوزراء العراقي خلال القمة العربية الاخيرة التي عقدت مؤخرا في الدوحة وتناول مسالة الزيارة المرتقبة للعراق مؤكدا انه جاهز للزيارة ولكن بانتظار دعوة الجانب العراقي.

واضاف سموه ان الزيارة ستكون مهمة لكلا الجانبين لحسم كافة الملفات العالقة والتي نامل ان تحل بالتفاهم الاخوي مبينا ان وفدا تجاريا واقتصاديا واعلاميا سيكون ضمن الوفد الرسمي المرافق.

وعن مدى صحة الخطاب الذي كان موجها من دولة الامارات العربية الشقيقة الى دولة الكويت حول وجود ارتباط بين مواطنين وخلية الاخوان المسلمين المتهمة في محاولة قلب نظام الحكم فيها نفى سمو رئيس مجلس الوزراء صحة هذه المزاعم حول وجود معلومات حول ارتباط مواطنين بهذه الخلية المتهمة مؤكدا انه في حال صدرت احكام ضد المتهمين في دولة الامارات تثبت تورط كويتيين بها «فلن نسكت عنهم وسنتخذ الاجراءات اللازمة بالتعاون مع الاشقاء في الاجهزة المعنية في دولة الامارات الشقيقة».

وبالنسبة لوجود بعض من يتجاوز القانون على مستوى الهيئات والاتحادات الرياضية وعدم وجود اية محاسبة لهم اوضح سموه ان الحكومة تروت في اتخاذ اي اجراء قد يؤثر على مشاركتنا في المحافل الرياضية الدولية مؤكدا على ان الحكومة لن تتهاون ولن تتخلى عن هيمنتها على اجهزتها ومؤسساتها المختلفة.

وحول رؤية الحكومة المستقبلية لكيفية صرف الفوائض واحتياطي الاجيال القادمة اوضح سمو رئيس مجلس الوزراء ان الاجيال القادمة التي يجب ان نستفيد من هذا الاحتياطي هي الاجيال التي ستشهد حياتها توقف انتاج النفط في البلاد» مؤكدا ان احتياطي الاجيال القادمة في وضع آمن ولم يتأثر بالازمة الاقتصادية.

واشار الى ان ما حدث من تقصير وتردد في اتخاذ القرارات في المرحلة السابقة لن يحدث في الحكومة الحالية مشددا على انه لن يتراجع عن اتخاذ اي قرار يساهم في الاصلاح ومعاقبة كل من يخالف او يتجاوز القانون.

وردا على سؤال حول مدى صحة ما نسب لسمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح اثناء فترة الغزو الصدامي الغاشم ما نصه «من جلس في الكويت فهو خائن» نفى سموه هذا الزعم المخجل واللا معقول جملة وتفصيلا قائلا «هذا الكلام لا يصدقه الانسان الواعي ولا اعلم ما الهدف منه لقد مكثت خلال الغزو ثمانية ايام اتجول في مناطق الكويت اتابع الأوضاع عن كثب حتى اتصلوا بي وابلغوني بضرورة الخروج لتسلم مهام ادارة اذاعة الكويت التي بدات البث من مدينة الخفجي بالمملكة العربية السعودية الشقيقة.

واثنى سمو رئيس مجلس الوزراء على كل ما طرحه الكتاب الصحافيون من نقاط واسئلة تخص الاداء الحكومي والوضع في البلاد قائلا «لا خير فيكم اذا لم تقولوها ولا خير فينا اذا لم نسمعها والحكومة لا تخشى من اي شيء او من اي عراقيل لجهودها وتملك رؤية واضحة ستسير بنا نحو ما فيه خير للكويت واهلها في ظل التوجيهات السامية لحضرة صاحب السمو امير البلاد حفظه الله ورعاه».

واعرب سموه عن سعادته واعتزازه بما يقدمه الكتاب الصحافيون من «واجبات هامة وليست بالبسيطة» مؤكدا انه سيأخذ بعين الاعتبار كل ما طرحه الكتاب خلال اللقاء وضرورة دعمهم بصورة اكبر مستقبلا.

■ الخلاف مع المعارضة وصل إلي درجة كما لو أن هناك طرفا يريد ليّ ذراع الطرف الآخر

■ الحكومة ستحترم رأي «الدستورية» في مرسوم تعديل الانتخابات وعلى الجميع احترامه أيضا

■ المركزية أثبتت فشلها ويجب أن تكون للمحافظات الحرية في اتخاذ القرار المناسب في بعض الاختصاصات

■ لاصحة لوجود «جيش المهدي العراقي» في الكويت ولابد من التحقق من صحة ما يسرب من شائعات

■ العبدالله : اتفقنا مع مجلس الأمة على وضع أولويات التعاون من أهمها قانون التأمين ضد البطالة

■ قانون هيئة الغذاء سيمكن الحكومة من فرض غرامات موجعة على من يقوم بجلب أغذية فاسدة

الشيخ سلمان الحمود ومجموعة من الكتاب

■ سلمان الحمود: العالم يتجه إلى تبسيط التشريعات والحكومة راعت استبدال عقوبات السجن بالغرامات

■ توجه نحو إنشاء مكاتب إعلامية في كل مؤسسات الدولة للتواصل مع الجمهور وحول مختلف القضايا